

الايوسط . ونص القرار في هذا الصدد على أن « اية حلول لمشكلة فلسطين يجب أن تتم في اطار الامم المتحدة » .

والملاحظ ان الولايات المتحدة اتخذت موقفا هجوميا عنيفا ضد القرارين ، فسي الوقت الذي كانت توأصل فيه دورها بالنسبة للتسوية المصرية - الاسرائيلية بالزعم بانها تهدف من ورائها الى تسوية شاملة . وعلى الرغم من ان المنسودب الاميركي في الامم المتحدة دافع - اثناء مناقشات الجمعية العامة - عن اتفاقات « كامب ديفيد » ، وذهب الى حد القول بان هذه الاتفاقات بالنسبة للفلسطينيين « تتضمن حلا يعترف بحقوقهم المشروعة ومطالبهم العادلة ، ويتيح لهم حق المشاركة في تقرير مستقبلهم عن طريق المفاوضات التي تهدف الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها » .

كما يجدر بالملاحظة ان القرارين المذكورين للجمعية العامة ، والاعتراض الاميركي الحاد عليهما ، جاء بعد ايام قليلة من احتفال الامم المتحدة باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (١١/٢٩) ، واعتراض الولايات المتحدة ايضا على هذا الاحتفال ، فان الولايات المتحدة قاطعت الاحتفال ، وقدمت « مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى امين عام الامم المتحدة على اقامة هذا الاحتفال » .

وقال هودنغ كارتر المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية « ان هذا الاحتفال ينطلق من روح المواجهة ، ولا يساعد في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الاوسط » . (١١/٣٠) .

واوضح الناطق ان الرئيس الاميركي طلب من اندرو يونغ، رئيس الوفد الاميركي في المنظمة الدولية ، القيام ببعض المساعي لدى فالدهايم « لوضع حد لنشاطات اللجنة الخاصة بحقوق الفلسطينيين الثابتة ، المسؤولة عن تنظيم الاحتفالات بيوم التضامن » .

نشأت عن حملة نسف منازل ابناء الشعب الفلسطيني التي قامت بها سلطات العدو الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة . ولهذا فان مذكرة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات ، الى الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم ضد هذه الحملة قد عممت على وفود الدول الاعضاء مع بداية مناقشة الجمعية العامة للقضية .

وفي اليوم التالي للمناقشة (١٢/٦) وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٠ صوت ضد ٤ (الولايات المتحدة واسرائيل وكندا وغواتيمالا) على قرار ينص باستمرار احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى . ونص القرار على « ان السلام (في الشرق الاوسط) غير قابل للقسمه ، ويجب ان يستند الى تسوية شاملة في مؤتمر جنيف وباشترك كامل من منظمة التحرير الفلسطينية » . ونص كذلك على انه « طالما لم تجل اسرائيل عن جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى ، ولم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية الثابتة ولم يتمكن من ممارستها ، فلن يتحقق اي سلام شامل وعادل ودائم » . ودعا القرار بالحاح جميع الاطراف المعنية للعمل على تحقيق تسوية شاملة لجميع جوانب المشكلة . وهي اشارة واضحة الى ان تسوية « كامب ديفيد » ليست هي التسوية الشاملة التي يمكن ان تحقق سلاما عادلا ودائما .

واتخذت الجمعية العامة في الوقت نفسه ، قرارا اخر ، يتعلق بالتحديد بـ « المسألة الفلسطينية » ، ويرتكز على مناصرة « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية » . ونص على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل الجهود التي تبذل تحت رعاية الامم المتحدة والخاصة بالشرق